

سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها
دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس

**Foreign trade liberalization policies in the Maghreb countries to diversify their exports
A comparative study between Algeria and Tunisia**

ط / بلقاسم طراد^{1*}، أ.د / حدة رايس²

¹ جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، العنوان الإلكتروني: tradbelgacem39@gmail.com

² جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، العنوان الإلكتروني: Dr_rais2008@yahoo.com

تاريخ القبول: 2021/08/24

تاريخ الاستلام: 2021/05/02

ملخص: يعد تنويع الصادرات أمرا ضروريا لا يمكن الغناء عنه في التنمية الاقتصادية، فهو يضمن النمو للإنتاج من خلال منافذ متعددة، و يعمل على تقليص التبعية لسلع مصدرة وذات التأثير الكبير بالتقلبات في السوق العالمية، والسياسات التجارية بدورها تعد احدى العناصر الأساسية لتحديد درجة تنويع الصادرات، والدراسات في هذا المجال بينت مدى الأثر الواضح لسياسة الحرية التجارية في تنويع صادرات البلدان التي تتبناها، من هذا المبدأ حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على سياسات تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الدول المغاربية ومدى أثرها على تنويع صادراتها، من خلال مقارنة بين التجريبتين الجزائرية والتونسية .

الكلمات المفتاحية: دول مغاربية، سياسات تجارية خارجية، تنويع الصادرات، تحرير التجارة الخارجية، حرية التجارة .

الترميز الاقتصادي **JEL**: F42 ؛ O24 ؛ F13

Abstract : Export diversification is a necessary and indispensable matter in economic development, as it guarantees growth in production through multiple outlets, and works to reduce dependency on exported commodities that have a great impact on fluctuations in the global market, and trade policies in turn are one of the basic elements to determine the degree of export diversification, and studies In this regard, I showed the clear impact of the policy of trade freedom on diversifying the exports of the countries that adopt it. From this principle, we tried in this study to shed light on the foreign trade liberalization policies adopted by the Maghreb countries and their impact on diversifying their exports, through a comparison between the Algerian and Tunisian experiences.

Key words : Maghreb countries, foreign trade policies, export diversification, foreign trade liberalization. Commercial freedom

JEL Classification Codes : F42; O24; F13

مقدمة :

بينت الكثير من الدراسات مدى العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية وإنجازات الدول على مستوى مجهودات التنمية الاقتصادية ، وهذا إلى حد القول بأن التجارة الدولية هي المحرك الأساسي للتنمية ، ولربما أحسن مثال عن هذا هو النتائج المتوصل إليها من خلال المبادلات البينية ، والتي هي قائمة ما بين الاقتصادات المتواجدة في المراحل الانتقالية، وبالخصوص الموجودة في جنوب شرق آسيا، والتي بدأت من قاعدة متواضعة الشكل والحجم ، لكن مبادلاتها توسعت بمعدلات كبيرة جدا تزيد على المعدل الذي تنمو به على مستوى الصعيد العالمي، كما أن هذه الاقتصادات تفوقت على البلدان المتطورة في سرعة التجارة ونمو الانتاج، حيث أن حصتها من المبادلات الدولية عرفت تزايدا مستمرا كل سنة، ومن جهة أخرى فإن المفارقات القائمة بشأن مساهمة كل نمط من أنماط التجارة الخارجية في تنويع انتاج وصادرات الدول ، لكنه يوجد توافق نظري وتطبيقي في دور سياسة الحرية التجارية في تنويع الصادرات، وهذا من مبدأ أن مستوى التعريفات الجمركية له تأثير مباشر على القدرات التصديرية للاقتصاد .

ومن جهة ثانية كان للدول السائرة في طريق النمو عامة والدول المغاربية على وجه الخصوص، منذ استقلالها العديد من التجارب والمحاولات المتعاقبة من أجل تكييف سياساتها التجارية، وكان ذلك بناء على ركائز النظام الاقتصادي العالمي المبني على الاعتماد المتبادل والانفتاح التجاري، كما كان لتحرير التجارة الخارجية المغاربية دافعان رئيسيان ، الأول محاولة منها للاستفادة من مكاسب النظام التجاري المتعدد الأطراف ، والثاني عملها بتوصيات المؤسسات النقدية والمالية الدولية، والملاحظ في كلتا الحالتين فإن التحرير التجاري لهذه الدول كان له أعراض متعددة ، والأهم فيها تنويع الصادرات ، لكن في هذا المجال تم تسجيل اختلاف ملحوظ في جانب آثار السياسات التجارية للدول المغاربية على تنويع صادراتها .

ومن هنا أردنا أن نقوم في هذه الدراسة بإجراء مقارنة بين السياسات التجارية للجزائر وتونس وما أفرزته من تأثيرات على تنويع الصادرات في كل اقتصاد، بالاعتماد على المؤشرات الأكثر استخداما في هذا المجال .

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية دراستنا حول التساؤل الرئيسي الموالي:

إلى أي مدى ساهمت سياسات تحرير التجارة الخارجية لكل من الجزائر وتونس في تنويع صادراتهما ؟

ويمكن تفصيل هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- كيف تؤثر سياسات الحرية التجارية على تنويع الصادرات ؟
- ما هي أبرز جوانب التقارب والاختلاف بين سياسات تحرير التجارة الخارجية لكل من الجزائر و تونس ؟
- كيف أثرت السياسات التجارية على تنويع الصادرات في كل من الجزائر وتونس ؟

تقسيم الدراسة:

من أجل المعالجة الصحيحة والسليمة لإشكالية هذه الدراسة والأسئلة المتفرعة منها ، كان تقسيم دراستنا إلى ثلاث محاور التالية:

- **المحور الأول :** الإطار النظري للسياسات التجارية وتنويع الصادرات .
 - **المحور الثاني :** تطور سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتونس .
 - **المحور الثالث :** مؤشرات تنويع الصادرات في الجزائر وتونس في خضم سياسات تحرير التجارة الخارجية .
- في هذه الدراسة تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي عند تطرقنا لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسات التجارية وتنويع الصادرات والعلاقة بينهما، وأيضا عند تطرقنا لتحليل تطور السياسات التجارية للدول المغاربية ، بالإضافة إلى المنهج المقارن في مقارنتنا بين السياسات التجارية للجزائر وتونس وتطورهما ، والمقارنة بين مساهمة تلك السياسات في درجة تنويع صادراتهما .

1- الأطار النظري للسياسات التجارية وتنويع الصادرات.

1-1- مفهوم السياسات التجارية الخارجية .

تعتبر السياسات التجارية عن مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف ، واختيار وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) ، وتعتبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق (جميل ، 2014، 222) ، كما هي أيضا مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات و الإجراءات والتدابير التي تقوم بها

الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة(عبد السلام ، 2010، 70) ، كذلك هي مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإنها السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الاجراءات التي تضعها موضع التطبيق(عبد الحميد، 2003، 124) ، وللسياسة التجارية أهداف كثيرة نذكر منها ما يلي(جميل، 2014، ص ص222، 223):

- زيادة موارد الخزانة العامة لدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة اشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني ، كحالات الانكماش والتضخم.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج .

كما نميز سياستين للتجارة الخارجية والتي يمكن ذكرهما على النحو التالي:

❖ سياسة الحماية التجارية ويستند أنصارها إلى مجموعة من الحجج وهي :

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية والمتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.

- تحديد وضع تعريفية جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية الى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة(الصرف، 2000، ص ص 282، 283).

- مواجهة سياسة الاغراق المتعلقة، والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في السوق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم(مبارك، يونس، 1996، 289).

- اتباع هذه السياسة سوف يؤدي الى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها، وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل انفاقه من السلع الأجنبية الى البدائل المحلية .

- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة(العصار وآخرون، 2000، 93-108).

❖ سياسة الحرية التجارية وبدورها يستند أنصارها إلى مجموعة من الحجج وهي :

- أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل

الدولي، الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية، كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية ، وأن الحماية ستؤدي الى

انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الانتاج الى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة وعلى انخفاض الدخل الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرابهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة.

- أن الحرية تؤدي الى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن انتاجها محليا، إلا بنفقات مرتفعة ، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة ، أما اجراءات الحماية فإنها تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتحميل المستهلكين هذه الزيادة.

- تؤدي الحرية الى تنافس الدول في انتاج السلع ، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج الامر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.

- أن حرية التجارة تساعد على الانتاج الكبير، وبخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول لبعض مشاريعها الانتاجية الى مستوى حجم الانتاج الأمثل نظرا لقلة المطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج الى طلب اضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الحرية التجارية (بن ديب ، 2003/2002، ص119) .

1-2- مفهومات تنويع الصادرات .

ويقصد بتنويع الصادرات هو ذلك التغيير في تشكيلة الميزج السلعي لصادرات الدولة أو تشكيلة وجهتها ، ويعرف أيضا بأنه توزيع وانتشار الإنتاج الوطني على العديد من القطاعات، وكذلك للعديد من الدول السائرة في طريق النمو، أما في إطار التصدير الموجه بواسطة إستراتيجيات النمو، فتنويع الصادرات يعبر عن تلك العملية التحويلية والتي بدورها تضمن الانتقال من النمط التقليدي للتصدير، المبني على المواد الأولية إلى النمط الغير تقليدي، فالملاحظ أنه من خلال عرض قاعدة واسعة من المنتجات الموجهة للتصدير، يتضح دور التنويع في هذه الحالة كأداة لتقليل تذبذب إيرادات التصدير، وكذلك الرفع من القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، وهذا بواسطة الشكل الذي يضمن القدرات التكنولوجية، وزيادة نمو الأسواق ، وأيضا تسهيل التكامل الأمامي والخلفي والترابط في مابين الأنشطة (SAMEN,2010,p04) .

1-2-1 أنماط تنويع الصادرات

إن تنويع الصادرات له أنماط مختلفة وهي على النحو التالي :

التنويع العمودي ، التنويع الأفقي ، التنويع القطري ، كما يمكن توضيحه على عدة مستويات ، وهذا ما يبينه الجدول رقم (01)

النمط	الإجراءات المتبعة
التنويع العمودي	يكون من خلال معالجة المنتجات المحلية لتكون حلقة الوصل بين القطاعات الاقتصادية الثلاث، وهذا ما يضمن التوجه نحو استغلال تلك المنتجات ضمن الأنشطة الخالقة للقيمة المضافة ، وبذلك توسيع الفرص أمام سوق المواد الأولية ، وهذا ما يدعم الاستقرار والنمو .
التنويع القطري	يضمن الانتقال من التركيز على القطاع الأولي إلى الاعتماد على القطاعين الثانوي والخدمي، وهذا ما يعبر عن التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد .
التنويع الأفقي	يكون في القطاع الواحد سواء الأولي أو الثانوي أو الخدمي، حيث يضمن تعديلات في تشكيلة صادرات القطاع من خلال زيادة منتجات جديدة في التركيبة الموجودة أصلا .

Source: Salomon SAMEN, A Primer on Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings and Empirical Evidence, Growth and Crisis Unit-World Bank Institute - May 2010, p (04).

إن نجاح المداخل الثلاث لتنويع الصادرات يتطلب مستوى عليا من التكنولوجيا والكفاءات الادارية والتسويقية ، كما يتطلب أيضا مستوى قويا من المهارات والاستثمارات ، زيادة على ذلك فان تحقيق نمو مستدام للصادرات يلزمه الموازنة بين التنويع الأفقي والعمودي .

1-2-2 أهداف تنويع الصادرات

إن تركز الصادرات في بعض من السلع الأولية فقط له مخاطر حقيقة في البعدين السياسي والاقتصادي، ومن هنا يتبين فعلا الدور المهم لتنويع الصادرات ، وهذا من أجل احتوائه لهذه المخاطر ، ومثال على ذلك الحد من الآثار غير المرغوبة في عدم استقرار الإيرادات من العملة الصعبة، ومن أهم الاهداف التي يمكن ترقيتها من تنويع الصادرات يمكن ذكرها على النحو التالي: (SAMEN,2010,p6-7) .

- تجنب الآثار السلبية على مستوى الطلب، وذلك أن الأثر المزوج لتدني الكفاءة ومستوى التكنولوجيا المستعملة في نشاط إنتاج المواد الأولية، وعلاقة هذا بالتكامل الخلفي والأمامي مع باقي قطاعات الاقتصاد ، وهذا ما يؤدي فعلا إلى التراجع في مستوى النمو الاقتصادي .

- تقليل مخاطر التبعية لوجهات جغرافية محدودة ، وكذلك توسيع نطاق فرص التصدير، وأيضا تعزيز روابط التكامل الخلفي والأمامي في إطار الخدمات والمداخلات المحلية .

- تجنب الآثار الغير مرغوبة على مستوى الطلب العالمي على المواد الأولية ، كون هذا الأخير ذو مرونة ضعيفة تجاه أسعار المواد الأولية ، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تراجع عائدات الصادرات من تلك المواد .

1-3 العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية وتنويع الصادرات .

بالنظر للمفارقة القائمة بين إسهام كل نمط من أنماط التجارة الخارجية في تنويع صادرات الاقتصاد ، إلا أنه هناك توافق نظري وتجريبي حول دور سياسة الحرية التجارية في تنويع الصادرات ، وفي هذا المجال بينت العديد من الدراسات الحديثة أن مستوى التعريفات الجمركية له تأثير مباشر على القدرات التصديرية للدول ، وهذا حسب نموذج ريكاردو الذي يقول أن خفض الحواجز الجمركية يؤدي حتما إلى توسيع تشكيلة السلع المصدرة (Volpe Martin,2009,p05) .

كما أن دراسة أجريت في عام 2003 على يد " melitz " أوضحت مدى قدرة أن تؤدي التجارة الخارجية إلى تعزيز تنوع الصادرات، وهذا من خلال زيادة عدد المصدرين في القطاعات المستفيدة من فرص التصدير، ومصدر هذه التأثيرات يكمن في نموذج المنافسة الاحتكارية، لدى فإن كل مؤسسة تتمكن من إنتاج تشكيلة متنوعة من السلع الموجهة للتصدير، أما في الدول التي تتمركز فيها الصادرات حول المواد الأولية، فالملاحظ أن التفسيرات التقليدية كنموذج " هيكشر - أولين " يكون مناسباً لتوضيح وتفسير الأثر الكامن لتحرير التجارة الخارجية على تنوع الصادرات، وبفعل ارتفاع إيرادات القطاعات التقليدية في تلك البلدان، فإنه تصبح الإصلاحات التجارية ذات أثر سلبي على تنوع الصادرات (R. Ago sin & others, 2011, p11).

وقد قام أيضا " Kehol & Ruhl " بدراسة تجريبية، حيث حلل فيها السياسات التجارية لستة دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - إسبانيا - البرتغال - اليونان - المكسيك، وكان ذلك خلال المراحل الحاسمة لتحرير التجارة الخارجية (اتفاقية التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا، الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية)، وتبين من خلال ذلك أنه بسبب تخفيض الحواجز الجمركية حدث نمو كبير لصادرات هذه الدول، خاصة بالنسبة للسلع الأقل تداولاً قبل التحرير التجاري والتي لم تمثل حينها سوى نسبة 10% من المبادلات، إذ أن تداولها تطور ليصل ما نسبته 50% من المبادلات بعد تبني التحرير التجاري، كما قام كذلك " Feenstra & Kee " في عام 2005 بدراسة تحليلية عن تنوع الصادرات الصناعية لكلا من الدولتين الصين والمكسيك، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن توسع تشكيلة الصادرات في تلك الدولتين كان أيضا بمحرك أساسي هو تحرير المبادلات التجارية. (Volpe Martin us, Melina Gomez, Op.cit. p 06).

2- تطور سياسات تحرير التجارة الخارجية للجزائر وتونس .

إن الدول المغاربية بمقتضى التحولات التي شهدتها النظام الاقتصادي العالمي، فقد خاضت أشواطاً طويلة في مجال تحرير التجارة الخارجية، وكذلك الحد التدريجي من دور الدولة في التحكم في المبادلات الدولية، وهذا على اختلاف الفترات الزمنية والإجراءات المرافقة لسياسات التحرير التجاري، وفي ما يلي سنتعرض إلى تطور سياسات تحرير التجارة الخارجية لكل من الدولتين الجزائر وتونس .

2-1- تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية للجزائر .

2-1-1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962 - 1970) .

إن عملية الرقابة على التجارة الخارجية للجزائر ترجع لالتزامها بعد الاستقلال مباشرة بمبدأ مواصلة العمل بواسطة التشريعات الفرنسية، ما لم تكن هذه الأخيرة مخالفة للسيادة الوطنية، وهذا بطبيعة الحال ما تضمنه القانون رقم 62 / 157 المؤرخ في 31 / 12 / 1962 (الجريدة الرسمية رقم 2، 1963، ص 18)، والسبب في ذلك يرجع إلى قلة الكفاءات التي بإمكانها إحداث التغييرات الأكيدة للنهوض بالاقتصاد الوطني، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين والمراسيم، تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، ومن أجل تحقيق هذه الرقابة عمدت الدولة إلى إجراءات عديدة نذكر منها ما يلي (تومي، شقيب، 2006، ص 31) :

- **الرقابة على الصرف** : لقد عرفت الجزائر استقراراً في أسعار الصرف خلال هذه الفترة، هذا الاستقرار كان ضرورياً بالنظر للمرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة .

- **الرسوم الجمركية** : لقد تم استحداث معدلات جديدة في هذا المجال وتنوع تشكيّلها، وهذا من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، وكذلك تشجيع الصناعة التحويلية .

- **نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء** : لقد عمدت الحكومة الجزائرية على فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، فمن خلال استنادها على مجموعة من الرسوم التنفيذية، قامت هذه الحكومة بالرقابة على التجارة الخارجية أين كان الهدف من هذا الاجراء ما يلي :

★ حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة .

★ إعادة توجيه الواردات .

★ كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة .

ومن هنا نجد فكرة الرقابة على التجارة الخارجية إتسمت بعدة مفارقات أبرزها عدم وضوح إدارة الدولة في تنوع الشركاء التجاريين، وإعطاء حرية مفرطة لبعض الأجهزة، زيادة على ذلك عدم التحكم الجيد في عملية اتخاذ القرار بشأن الاستيراد .

2-1-2- احتكار التجارة الخارجية (1971 - 1989)

لقد منحت المؤسسات العمومية في يوم 01 جويلية سنة 1971 صلاحيات احتكار العمليات التجارية، وأصبحت كل مؤسسة تستورد السلع الخاصة بها والفروع الخاصة بها، لكن هذه الصلاحيات خلقت جواً من الفوضى وأصبح يتم استيراد نفس نوع السلعة من طرف

شركة بغرض التوزيع ، وأخرى بغرض الإنتاج ، وبما أن التفاوض مع الأجانب يتم بصفة فورية ، فقد ظهرت فوضى في الأسعار فتم إحداث الرخص الإجمالية للاستيراد ، وقد كان من نتائج هذه الممارسات بروز نوعين من الاحتكارات (عجة ، 2007، ص 50):

• **الاحتكار الرسمي** : ويمنح عادة للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها إنتاجي أو توزيعي ، على أن يكون بالنسبة للمؤسسة الإنتاجية تخصص الاحتكار لتشغيل المؤسسة فقط دون المتاجرة بالسلع المستوردة .

• **الاحتكار بالتأشيرة** : ويتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة زبائنها وتقوم في هذا الشأن بتفويض امتياز إلى مستوردين عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى 06 أشهر ، مقابل اقتطاع رسم الاحتكار الذي يتراوح بين 01% إلى 5.6% من قيمة السلع المستوردة ، ومثل هذا الاقتطاع يعتبر بمثابة ريع تستفيد منه المؤسسات الحائزة على الاحتكار دون بذل مجهود في الاستيراد .

صدر القانون 02/78 (الجريدة الرسمية، 1978، ص171) المؤرخ في 11/02/1978 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، وتطبيق نظام الحصص للمواد الحرة المستوردة ، الذي خص الواردات فقط للمؤسسات العمومية بصفة عامة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أو الإداري (PIERRE BOURCIER ; DUPOUX, 1981,p122) ، وإلغاء إجراءات التأشيرة فكان احتكار الدولة للتجارة عاملا لتخليص القطاع الذي لم يكن في المستوى من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية من حيث الأسعار والنوعية ، كما جاء هذا القانون من أجل حماية الاقتصاد وتقوية قدرة التفاوض مع الاطراف الخارجية وإعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير ، وتنويع العلاقات مع الخارج ، وحدد جميع الالتزامات التي يجب على المؤسسات العمومية المعنية بالاحتكار أن تلتزم بسد حاجيات الاقتصاد الوطني ، في إطار سياسة توزيع عادلة .

2-1-3- الشروع في تحرير التجارة الخارجية للجزائر (1971-1989)

إن قانون النقد والقرض يعد نقطة الانطلاق الأساسية في التكريس القانوني لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر (الجريدة الرسمية، 1990، ص1) ، فهو يتيح لرؤوس الأموال الأجنبية إمكانية المساهمة في التنمية الوطنية، كما يعيد الاعتبار لتجارة الجملة والوكلاء المعتمدين ولوظيفة وشبكة التوزيع ، ونجد هذا مؤكد في المادة 41 منه والتي تفيد بفتح مجال لتأسيس تجارة الجملة ونظام الوكلاء المعتمدين (عجة، 2007، ص215) ، لكنه لوحظ مع بداية عملية تحرير الاستيراد بعض الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني ، وهذا مما أدى إلى الرجوع للرقابة على التجارة الخارجية على امتداد الفترة 1992-1994 .

2-1-4- إجراءات تحرير التجارة الخارجية للجزائر انطلاقا من سنة 1994 .

إنه بموافقة الجزائر على برنامج الإصلاحات الذي أقر من طرف صندوق النقد الدولي ، وهذا في إطار بنود اتفاقية (Stand-by) أصبح من الضروري التوجه نحو التحرير الكلي للتجارة الخارجية ووضع حد لتدخل الإدارة العمومية في التحكم فيها ، فكانت أهم الإصلاحات التي رافقت إجراء تحرير التجارة الخارجية وهي الخصخصة و ترقية الاستثمار ويضاف إلى ذلك الشراكة والتعديل الهيكلي للتجارة الخارجية ، وهذا بطبيعة الحال من خلال استحداث مؤسسات جديدة تعمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والمعاملة التفضيلية لمؤسسات التصدير ، فكان برنامج التعديل الهيكلي يهدف إلى جعل الاقتصاد أكثر انفتاحا في إطار التجارة الخارجية الجزائرية ، لكنه لم يتحقق هذا الهدف ، والسبب لأن ما فرضه الواقع لم يكن مناسباً لذلك ، فلما لاحظ أن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات أصبح أمراً يكاد يكون مستحيلا ، زيادة على ذلك ضعف الإنتاج الوطني وبالخصوص في التجهيزات والغذاء (بن شهرة ، 2008، ص ص 30، 32) ، والأكثر من هذا كله هو غياب القانون الذي ينظم التجارة الخارجية ، فالملاحظ أن هذه الوظيفة الراقية تحكمها تدابير تشريعية وتنظيمية متفرقة ، حيث بلغ عددها بين سنتي 1988 و 1993 ما قدره 156 قانونا ومرسوما تشريعيا.

2-2- تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية لتونس .

2-2-1- مرحلة تأميم الاقتصاد والتجارة الخارجية (1956 - 1969) .

بعيد الاستقلال ، كان الهم الشاغل للحكومة التونسية يتمثل في تحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار الفرنسي ، والذي شجع الفلاحة والاستخراج المنجمي مع إهمال تام للصناعة، وفي الفترة ما بين سنة 1956 و 1960 غادر أغلب الموظفين الفرنسيين وقدر عددهم آنذاك بـ 12000 ، الإدارة التونسية عائدتين إلى فرنسا، ولتأكيد سيطرة الدولة على القطاعات الأساسية أسست الحكومة الشركة الوطنية للسكك الحديدية سنة 1956 وأممت القطاع المصرفي وشركات الكهرباء والغاز والماء ، ثم أممت شركات النقل وشاركت بـ 50% من رأس مال شركة الطيران تونيزار وأسست الشركة التونسية للملاحة ، وبالتزامن مع ذلك، أصبح الدينار التونسي بموجب القانون الصادر بتاريخ 18/10/1958 العملة الرسمية للدولة التونسية ، ولكن كل هذا لا يعكس النزعة الاشتراكية بقدر ما يبين حرص الحكومة الناشئة على تعزيز سيطرتها مع اتباع سياسة لبرالية قائمة على تشجيع الاستعمار والتجارة الخارجية، ومن أجل ذلك منحت الحكومة امتيازات جبائية وتسهيلات في القروض في الخماسية التي تلت الاستقلال لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص، كما أدى التأثير المتنامي للاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة أمينه العام أحمد بن صالح إلى اتخاذ الاقتصاد التونسي منحى اشتراكيا ، فمنذ سنة 1961 شرع المسؤولون السياسيون في اتباع هذه السياسة الجديدة وتعزيز سيطرة الدولة على مختلف قطاعات الاقتصاد، وتمثلت هذه السياسة أساسا في خطوتين رئيسيتين هما تأسيس وزارة التخطيط والمالية من

جهة واعتماد مخطط تنموي عشري (1962 - 1971) أساسه التقرير الصادر عن مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد سنة 1956 وكانت أهداف هذا المؤتمر تتمثل أساسا في تحسين مستوى العيش وتقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية وخلق سوق اقتصادية داخلية ، وفي ماي 1964 أعلن مجلس النواب عن تأميم المزارع التي كانت لا تزال بحوزة الأجانب وهم أساسا فرنسيون وإيطاليون، وتم تحويل ملكية تلك الأراضي إلى الدولة التونسية، وأدى ذلك إلى وقف فرنسا المعونات الاقتصادية ودخول تونس في أزمة اقتصادية خانقة ، وتشير الاحصائيات إلى أن نسبة الأراضي الجماعية أو ما يعرف بالتعاضديات سنة 1969 بلغت نسبة 90% من مجمل الأراضي (موقع ويكيبيديا) .

2-2-2- مرحلة ترقية الصناعات التصديرية وإحلال الواردات (1970-1985)

لقد تميزت هذه الفترة بخلق صناعات جديدة لثمين المواد الأولية المحلية ، وتكثيف الاستثمار العمومي في البنية التحتية ، كما استفادة الصناعات المخصصة لإحلال الواردات من حماية معتبرة ، أما التوجه بترقية الصناعات التصديرية فتم تأكيده بمجرد إصدار القانون المؤرخ في 27 / 04 / 1972 (قانون الصناعات التصديرية، 1972) ، والذي بدوره منح مزايا خاصة للمؤسسات التصديرية .

أما فيما يخص سياسة إحلال الواردات فعرفت تدهور خلال النصف الأول من الثمانينات تبعا لما عرفته الأوضاع الاقتصادية التونسية من تدهور، وهذا ما دفع بالسلطات التونسية إلى الاعتماد على الرسوم الجمركية من أجل ضخ الأموال إلى الخزينة من خلال مجموعة من الإصلاحات، فنجد أن معدل الحماية الفعلي للسوق المحلية التونسية في سنة 1986 بلغ مستوى 84% ، حيث كان أعلاها في القطاع الصناعي قدرت نسبته بـ 124% ، لكن الملاحظ أنه رغم الحماية المطبقة المتزايدة على مستوى الواردات ، لكن موارد الدولة أصبحت غير كافية ، والاحتياطات من العملة الصعبة كادت أن تصل إلى حد النفاذ، ولم يبق أمام السلطات التونسية في شهر جوان سنة 1986 من حل سوى الذهاب إلى صندوق النقد الدولي من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية .

2-2-3- التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية لتونس بعد سنة 1985 .

لقد ذهبت تونس إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بسبب تراكم مديونيتها وعجزها المالي، وبهذا تم اعتماد برنامج التعديل الهيكلي، والذي كان بدوره بمثابة إستراتيجية جديدة للنمو، وكان هذا استجابة لما تم إقراره من اقتراحات في توافق الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لإعادة صياغة معالم السياسة التجارية التونسية ، وكانت الإصلاحات المتبعة في ذلك على النحو الآتي:

- تحرير التجارة الخارجية ، التحرير المالي وتحديث الأسواق .
 - ترقية القطاع الخاص والحد من الدور التقليدي للدولة .
 - تحرير الأسعار واعتماد سياسة صارمة للمالية العامة .
- أما أهم الإجراءات المرافقة لتحرير التجارة الخارجية في الدولة التونسية في تلك المرحلة فكانت على النحو الموالي:

★ إجراءات تحرير المبادلات .

في هذه المرحلة شهدت تونس إصلاحات سمحت بتخفيض معدل الحماية الاسمي ، حيث انخفض من 41% في عام 1986 وصولا إلى 29% عام 1988 ، ومن جهة ثانية انخفض معدل الحماية الفعلي في نفس الفترة من 70% إلى 42% ، لكنه من جانب آخر بقي مرتفعا بالنسبة للمنتجات الصناعية وهذا بمعدل 78% ، وبطبيعة الحال هذا ما مكن من أن تصبح تونس طرفا في مفاوضات الجات في عام 1990 ، وبعد ذلك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ابتداء من عام 1995 ، كما شهدت تونس إجراءات انفتاحية للتجارة الخارجية في عام 1996 ، وكان هذا في اطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وكان مرجوا من هذه الاتفاقية أن تساعد في تحرير المبادلات في المنتجات الصناعية عام 2008 على أن تترك الخدمات والمنتجات الزراعية إلى مفاوضات لاحقة (Ben Rejeb, 2009, p35) .

★ ترقية الصادرات .

لقد اعتمدت السلطات التونسية على مجموعة من الإجراءات ، وذلك من أجل ترقية الصادرات وتمثلت هذه الإجراءات في تحرير المبادلات المتعلقة بعقود التوريد والشروع في سياسات سعر الصرف، وكذلك تقديم المساعدات التقنية والتكوين الخاص بكل صناعة ، زيادة على ذلك التشجيعات الجبائية والمالية .

2-3-3- مقارنة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية للدولتين الجزائر و تونس .

2-3-3-1- المقارنة على أساس الإجراءات المتخذة .

- أوجه التقارب

- إن السياستين كانتا متبوعتين بإجراءات للتخلي عن الأدوات الكمية لتقييد المبادلات، وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية والتي كان معمولا بها في أزمنة سابقة، زيادة على ذلك تم مرافقة السياستين بتأسيس هيئات وآليات مهمتها تعزيز الإصلاحات ومتابعة وترقية القطاع في هذا الميدان .
- تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في كلا الدولتين الجزائر وتونس بسبب مهم هو عدم التحكم في التوازنات الاقتصادية وكذلك أزمة المديونية .

• كما كان هناك تقارب بين السياستين، وهذا بطبيعة الحال على مستوى الإصلاحات الفرعية المرافقة لتبني تحرير التجارة الخارجية، على سبيل المثال تعزيز الاستثمار والشراكة وترقية القطاع الخاص .

- أوجه الاختلاف .

• إن السياسة التونسية في تحريير التجارة الخارجية تميزت بإجراءات مرافقة كتحديث الأسواق المالية والتحرير المالي .

• إنه في تطبيق إجراءات التحرير التجاري انفردت الجزائر بصفة التآني والتردد وكان هذا في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 1994 وتم الرجوع إلى تطبيق الرقابة على القطاع عام 1992.

2-3-2- المقارنة على أساس الالتزامات التجارية الدولية .

- أوجه التقارب

- إن سياسات تحرير التجارة الخارجية في كلا البلدين الجزائر وتونس قد تقاربتا من ناحية اعتمادهما على الشريك الأساسي ألا وهو الاتحاد الأوروبي، فنجدهما يتسابقان في عقود الشراكة معه، كما تقاربتا أيضا في هذا المجال من خلال بنود الانفاقية التي ركزت بقوة على الجوانب الأمنية والسياسية، ولكنها من جهة أخرى أهملت نسبيا القطاع الزراعي .

- أوجه الاختلاف

- أصبحت الجزائر مجرد سوق للمنتجات الأوروبية ، لكن من الناحية المقابلة نجد الاقتصاد التونسي استفاد ولو جزئيا من عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والسبب في ذلك يرجع إلى اختلاف مستويات تأهيل كل اقتصاد .

2-3-3- المقارنة على أساس مؤشر الحرية الاقتصادية .

حيث يبين الجدول الموالي درجة وترتيب كل من الجزائر وتونس ، وهذا حسب مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2012 - 2017

الجدول رقم (02) : مؤشر الحرية الاقتصادية في كل من الجزائر وتونس للفترة 2012 - 2017

تونس	الجزائر	السنة	
58.6	51	الدرجة	2012
95	140	الترتيب دوليا / 179	
11	15	الترتيب اقليميا * / 17	
57	49.6	الدرجة	2013
107	145	الترتيب دوليا / 185	
11	14	الترتيب اقليميا * / 18	
57.3	50.8	الدرجة	2014
109	146	الترتيب دوليا / 186	
11	14	الترتيب اقليميا * / 18	
57.7	48.9	الدرجة	2015
107	157	الترتيب دوليا / 186	
11	14	الترتيب اقليميا * / 18	
57.6	50.1	الدرجة	2016
114	154	الترتيب دوليا / 186	
11	13	الترتيب اقليميا * / 18	
55.7	46.5	الدرجة	2017
123	172	الترتيب دوليا / 186	
10	14	الترتيب اقليميا * / 18	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع <https://www.heritage.org/index/download>

*منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يتبن من الجدول مايلي :

بالنسبة للدولة الجزائرية يتبين تدهور ملحوظ في ترتيبها، وهذا خاصة على الصعيد الدولي حيث سنة بعد أخرى تتجه نحو تذييل الترتيب، ففي سنة 2017 بينها وبين المرتبة الأخيرة 12 دولة، وهذا مؤسف للغاية، والسبب في ذلك يعود إلى عدم إستقرار وتباين العوامل التي اعتمد عليها لقياس الحرية الاقتصادية مثل الانفاق الحكومي، العبء الضريبي، حرية الاستثمار..... الخ .

أما بالنسبة للدولة التونسية فهي الأخرى عرفت تراجع في ترتيبها، وهذا خلال سنتي 2013 و 2014 ، لكنها عادت في سنة 2015 وتداركت الترتيب، لكنه ترتيب متحفظ بمرتبتين فقط ، لتواصل انخفاض ترتيبها حتى سنة 2017 .

أما على المستوى الاقليمي وبالتحديد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالاعتماد على التصنيف المعتمد والذي صنف الدول ضمن ست درجات للحرية الاقتصادية على النحو الآتي: حر، معظمها حر، معتدل الحرية، في الغالب غير حر، مكبوت، لم يتم تصنيفها، حيث أن تصنيف الجزائر كان في سنة 2012 ضمن في الغالب حر، ثم تراجع التصنيف سنة 2013 ليندرج ضمن مكبوت، ليعود في سنة 2014 إلى في الغالب حر، أما سنة 2015 انخفض إلى تصنيف مكبوت أي حرية اقتصادية ضعيفة جدا، وهكذا ظل التصنيف يتأرجح بين هذين التصنيفين بالتناوب سنة بسنة.

أما تونس فعرفت استقرار في التصنيف خلال سنوات الدراسة، فكانت ضمن في الغالب ليس حر.

3- مؤشرات تنوع الصادرات للدولتين الجزائر وتونس في إطار تحرير التجارة الخارجية .

إنه ومنذ عدة سنوات من القرن الماضي وبالضبط مع التوجه المتزايد اتجاه سياسات تحرير التجارة الخارجية، أصبح تنوع الصادرات من أولويات السياسة الاقتصادية لكل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وبالخصوص المعتمدة على عائدات المحروقات، وبالرغم من التذبذبات التي عرفها البترول في أسعاره وما أدت به من أزمات خانقة، إلا أن دول المنطقة لم تحقق طموحاتها في تنوع صادراتها، في هذا السياق سنقوم بمقارنة بين الدولتين الجزائر وتونس فيما يخص تنوع صادراتهما، وهذا في إطار سياسات تحرير التجارة الخارجية، بالاعتماد على مؤشرات التجارة الخارجية لكلا البلدين، والاعتماد كذلك على أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال تبعا لتوافر البيانات المكونة لها .

3-1- التوزيع الجغرافي لصادرات البلدين الجزائر و تونس .

يبين توزيع الصادرات السلعية للبلدين الجزائر وتونس حسب الوجهة الجغرافية أن البلدين متقاربان نسبيا على أساس أهم المتعاملين التجاريين ، إذ نجد أن المتعامل الأوروبي الذي يعد الشريك القديم للبلدين يحتل الصدارة في نسبة الصادرات عند مستوى 57.9% في الجزائر و 75.9% في تونس وهذا ما يبينه الجدول رقم : (03) .

الجدول رقم (03) : توزيع الصادرات السلعية للبلدين الجزائر وتونس حسب الوجهة الجغرافية لعام 2017 بالنسبة المئوية (%) من إجمالي الصادرات.

الصادرات التونسية - 2017		الصادرات الجزائرية - 2017	
النسبة المئوية	الوجهة	النسبة المئوية	الوجهة
75.9%	الاتحاد الأوروبي	57.9%	الاتحاد الأوروبي
3.3%	الجزائر	11.8%	أمريكا الشمالية
2.8%	ليبيا	7.2%	أمريكا اللاتينية
2.2%	الولايات المتحدة الأمريكية	10.9%	آسيا
4.1%	آسيا	2.2%	الدول العربية
11.7%	باقي دول العالم	10%	باقي دول العالم

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر ، 2015-2017 ، ص 53 .

- [//dataportal.ins.tn/ar:http](http://dataportal.ins.tn/ar)

3-2- البنية السلعية لصادرات البلدين الجزائر و تونس .

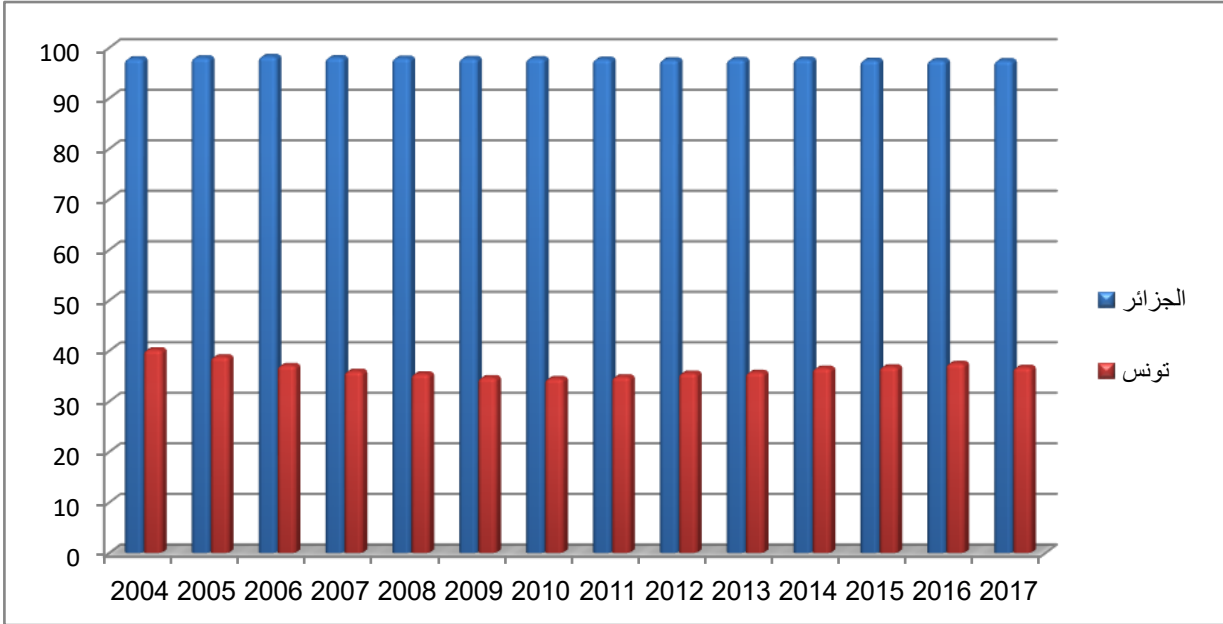
تبين إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة أن الصادرات السلعية الجزائرية خلال سنة 2017 كانت تتمركز في المواد النفطية بنسبة % 87.6، المنتجات الزراعية بنسبة 0.8 % والمنتجات المصنعة بنسبة 11.6 % ، أما بالنسبة للبنية السلعية للصادرات التونسية فكانت أكثر تنوعا، إذ يبين نفس المصدر إلى أن الصادرات التونسية لنفس العام كان منها 15.2 % منتجات زراعية ، 9.1 % منتجات استخراجية والباقي في شكل منتجات مصنعة بنسبة 75.7% (Organisation Mondiale du Commerce ,2018,p11) .

فمن خلال تحليلنا لبنية الصادرات السلعية الجزائرية ونظيرتها التونسية، نجد أن الاقتصاد التونسي أكثر تنوعا من الاقتصاد الجزائري ، والسبب يعود إلى تبني إجراءات مراقبة لتحرير التجارة الخارجية، والتي يمكن وصفها بالمتلائمة والناجحة مع ما تفرضه متطلبات الانفتاح التجاري على المنظمة العالمية للتجارة.

3-3- مؤشر نسبة أكبر أربع منتجات مصدرة من إجمالي الصادرات .

إن هذا المؤشر يستعمل للدلالة على تركيز مستوى الاقتصاد على تشكيلة من المنتجات دون غيرها، وأنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على مدى تركيز صادرات هذا الاقتصاد والشكل رقم (01) يبين مدى تطور مؤشر حصة أكبر أربع منتجات مصدرة من إجمالي الصادرات الجزائرية والتونسية من 2004 إلى 2017 (%).

الشكل رقم (01) : تطور مؤشر حصة أكبر أربع منتجات مصدرة من إجمالي الصادرات الجزائرية والتونسية من 2004 إلى 2017 (%).



Source: A. Suut Dogruel, Mahmut Tekce, Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 13, September 2011, p (11).

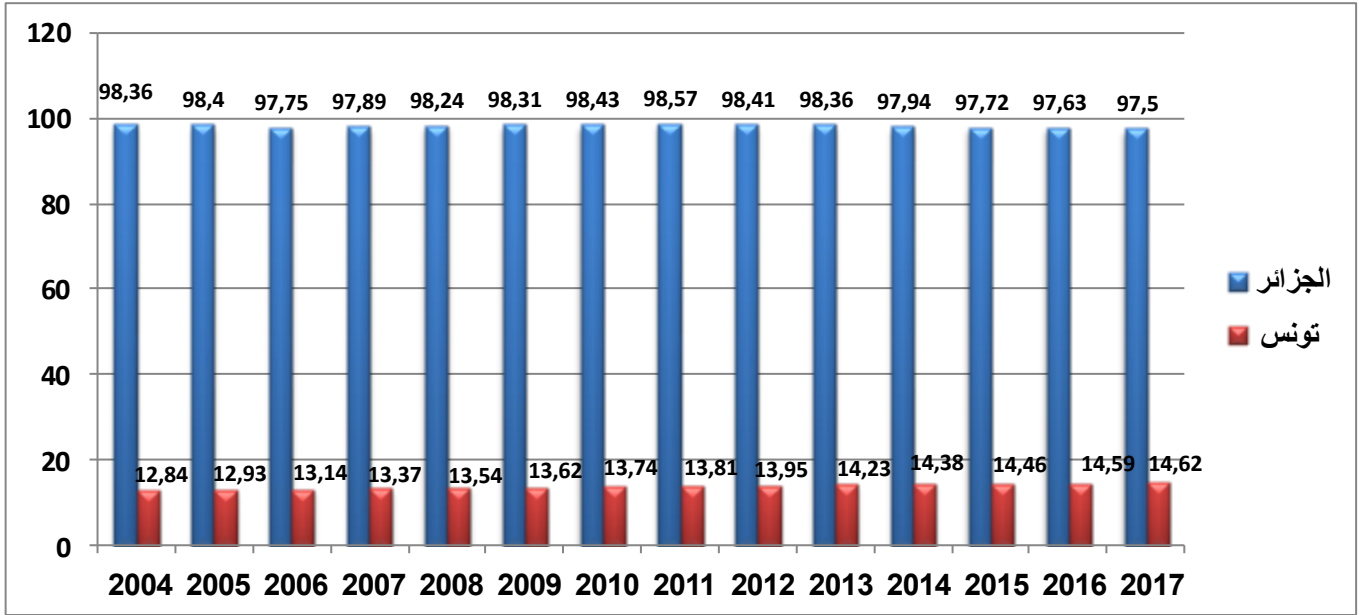
- A. Suut Dogruel, Mahmut Tekce, Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 13, December 2018 p (11).

يتبين من الشكل أعلاه الفرق الواضح والكبير بين تنوع الصادرات الجزائرية والتونسية ، وهذا على أساس مؤشر نسبة أكبر أربع منتجات مصدرة ، إذ أن الصادرات الجزائرية تفرد بقيمة مرتفعة لهذا المؤشر منذ سنة 2004 ، إذ أن قيمته لم تنزل عن نسبة 94 % ، أما بالنسبة للصادرات التونسية فإن قيمة هذا المؤشر قد انتقلت من أعلى مستوياتها في سنة 2004 أين وصلت نسبته 40.22 % إلى مستوى قدره 36.74 % سنة 2017 .

3-4- مؤشر نسبة صادرات النفط والغاز الطبيعي من إجمالي الصادرات .

يبين هذا المؤشر مدى درجة تبعية الاقتصاد في صادراته لقطاع المحروقات، كما يأخذ قيمته من خلال نسبة قيمة الصادرات من النفط والغاز الطبيعي لسنة معينة إلى قيمة الصادرات الإجمالية لنفس السنة، والشكل رقم (02) يبين مدى تطور قيمة هذا المؤشر في كل من الجزائر وتونس بين 2004 و 2017 .

الشكل (02) : تطور مؤشر نسبة النفط والغاز الطبيعي من إجمالي الصادرات الجزائرية والتونسية من 2004 إلى 2017 (%).



Source: A. Suut Dogruel, Mahmut Tekce, Op.cit. p (13).

تعد الصادرات الجزائرية عند مقارنتها بالصادرات التونسية شديدة التبعية لقطاع المحروقات، وهذا ما توضحه القيم الكبيرة لمؤشر نسبة النفط والغاز الطبيعي من إجمالي الصادرات، إذ أنه لم تنقص قيم هذا المؤشر بين 2004 و 2017 عن 97%، ومن الجهة المقابلة فقد سجلت الصادرات التونسية مستويات جد ضعيفة لهذا المؤشر .

3-5 مؤشر تركيز الصادرات وعدد المنتجات المصدرة .

إن مؤشر تركيز الصادرات يعبر بدوره عن درجة قدرة التصدير لاقتصاد ما واقتضاره في ذلك على عدد معين من السلع ، وإن الطريقة الأكثر استخداما عند حساب هذا المؤشر هي مؤشر هيرشمان ، والذي يمكن حسابه بواسطة العلاقة الموالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^I \left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث :

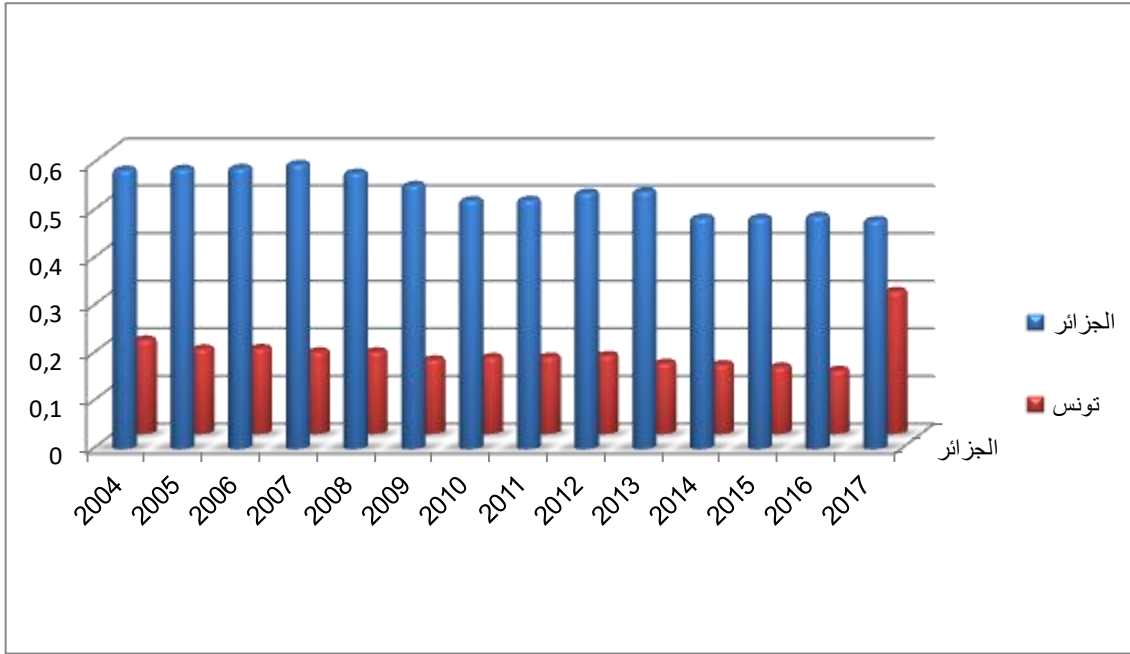
X_i : قيمة الصادرات من السلعة i .

X : إجمالي الصادرات .

I : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها .

ويبين الشكل رقم (03) مدى تطور مؤشر تركيز الصادرات الجزائرية والتونسية بين 2004 و 2017 .

الشكل رقم (03) : تطور مؤشر تركيز الصادرات الجزائرية والتونسية بين 2004 - 2017 .



المصدر : <https://unctadstat.unctad.org/FR/Index.html>

إن مؤشر تركيز الصادرات يأخذ قيما بين الصفر والواحد، إذ أنه كلما اقترب من الصفر دل ذلك على التنوع الكبير للصادرات، أما إذا اقتربت قيمته من الواحد دل ذلك على التركيز الكبير للصادرات، وتبين بيانات الشكل رقم (03) أعلاه على التركيز المعبر للصادرات الجزائرية، وذلك على امتداد الفترة، وهذا بالرغم من الخطوات الكبيرة المتخذة في هذا المجال اتجاه تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية. والمجهودات المبذولة من أجل ترقية وتنويع الصادرات، أما بالنسبة للاقتصاد التونسي فالأمر مختلف تماما، إذ يتبين لنا من الشكل أعلاه شيئا، الأول هو انخفاض مؤشر تمركز الصادرات التونسية، وهذا بطبيعة الحال مقارنة مع الجزائرية، والثاني هو التراجع الملحوظ لقيمة هذا المؤشر خلال الفترة 2017 – 2004 .

وهذا ما يبين مدى نجاح السياسة التجارية للدولة التونسية، وكذلك الإجراءات المرافقة لها في تحقيق تنويع الصادرات والاقتصاد . من جهة أخرى يمكن توضيح الفرق بين درجة تركيز الصادرات الجزائرية والتونسية اعتمادا على مدى تطور عدد المنتجات المصدرة، وهذا ما يؤثر بدوره على مؤشر تركيز الصادرات حسب ما يوضحه الجدول رقم (04) :

الجدول رقم (04) : تطور عدد المنتجات المصدرة في الجزائر و تونس خلال الفترة 2017 – 2004 .

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	110	108	109	121	119	106	108	98	98	95	99	91	93	108
تونس	207	200	208	214	212	213	213	217	220	218	218	211	215	213

المصدر : <https://unctadstat.unctad.org/FR/Index.html>

يتبين من الجدول أعلاه أن عدد المنتجات التونسية المصدرة كانت ضعف عدد المنتجات الجزائرية على امتداد الفترة 2004 – 2017 ، وهذا ما يدل على مدى نجاح توجه السياسة التجارية التونسية اتجاه تنويع الصادرات، وذلك مقارنة بالسياسة التجارية الجزائرية .

3-6- مؤشر هيرشمان – هيرفندال لتنويع الصادرات .

في إطار المقارنة بين تنويع الصادرات الجزائرية والتونسية يمكن الاعتماد كذلك على مؤشر هيرشمان – هيرفندال ، إذ لا يزال هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس تنوع صادرات ما ، وهو يأخذ قيما من الصفر إلى الواحد ، وكلما انخفضت قيمته كل ما دل ذلك على تنوع الصادرات .

يوضح الجدول رقم (05) كيف أن الاقتصاد الجزائري شديد التبعية لقطاع المحروقات وصادراتها في شكلها الخام فقد سجل قيما مرتفعة لهذا المؤشر على امتداد الفترة 1995-2017 .

الجدول رقم (05) : تطور مؤشر هيرفندال – هيرشمان في الجزائر و تونس خلال الفترة 1995-2017 .

السنوات	1995	2000	2005	2010	2017
الجزائر	0.3128	0.301	0.3823	0.3429	0.3643
تونس	0.0698	0.0467	0.0543	0.0448	0.0549

Source: A. Suut Dogruel, Mahmut Tekce, Op.cit. p (13).

يبين الجدول أعلاه أن الاقتصاد الجزائري شديد التبعية لقطاع المحروقات وصادراتها في شكلها الخام ، فقد سجل هذا المؤشر قيمة مرتفعة على امتداد الفترة 1995 - 2017 ومن الجهة المقابلة فقد سجل الاقتصاد التونسي قيمة منخفضة لنفس المؤشر ، وهذا ما يبين مدى شدة تنوع الصادرات التونسية مقارنة مع الصادرات الجزائري

الخلاصة:

عند مقارنة مدى نجاح سياسات تحرير التجارة الخارجية في تنوع الصادرات في كل من الجزائر وتونس ، نستنتج مما تقدم ذكره أن الجزائر وبالرغم من المحاولات العديدة والمتكررة في سبيل سياسة التحرير التجاري، إلا أن هذه المبادرات لم تكن في المستوى المطلوب لمواكبة متطلبات المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتبين من خلال التردد في الحسم بشأن الانفتاح التجاري، وتعثر الاجراءات المرافقة له، أما من الجهة المقابلة فيتبين أن الاقتصاد التونسي استفاد ولو جزئيا من مقتضيات النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، ويتضح هذا من خلال كونه يتصف بالصرامة، وكذلك الاستباقية في اجراءات التحرير التجاري، وهذا ما يوضح الانضمام المبكر للمنظمة العالمية للتجارة وما صاحبه من اتفاقيات والتزامات دولية.

لكن العملية الناجحة للتنوع في الاستراتيجيات والترقية في الصادرات يمكن استخلاصها من خلال تجارب البلدان الناجحة في التصدير ، حيث يتبين لنا من خلال هذه التجارب ما يلي:

✓ ركزت البلدان الناجحة في تنوع صادراتها على المفاوضات التجارية الدولية ، وكذلك الإقليمية والمتعددة الاطراف، وأيضا الثنائية ، التي من شأنها الحد من قيود الوصول إلى الأسواق، والحصول على الفرص العالمية المتاحة للإنتاج والتوزيع.

✓ إن الاصلاحات المنفردة ليست قادرة لوحدها لتحريك العرض وزيادة حجم المبادلات، وكذلك الرفع في أنواع الصادرات ، بل يلزم في هذا توافر الأطر المؤسسية وإعطاء قيمة للبنى التحتية، والتي بتهميشها سيحول هذا دون استغلال ما توفر من الموارد في ترقية الصادرات.

✓ من خلال المقارنة بين الجزائر وتونس من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية ، نجد الجزائر احتلت المرتبة الأخيرة، وهو ما يعبر عن وضع الجزائر المتأخر حتى عن دول الجوار ، أي أن الجزائر لاتتمتع بالحرية الاقتصادية اللازمة لجذب الاستثمارات إليها.

✓ إن الدول الناجحة في تنوع صادراتها قد تبنت حزمة كبيرة من التدابير والإجراءات في سبيل الإعانات والتحفيزات الضريبية، وهذا من أجل توفير المناخ الملائم الذي بدوره يساعد ويدعم تنافسية المؤسسات.

من خلال هذه النتائج يمكن الخروج بالتوصيات الموالية :

• العمل الدؤوب والمستمر على جعل المناخ الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك السياسي على درجة عالية من الاستقرار ، من أجل الرفع من جاذبية رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية .

• لا بد من صياغة استراتيجيات جد واضحة، وكذلك ضمان تنفيذها من أجل تصويب السياسات التجارية لكلا البلدين لخدمة وتنوع صادراتهما، ولنجاح هذه الاستراتيجيات يتطلب انطلاقتها من المقاربات الداخلية ، وذلك من خلال التأهيل الصارم لكل اقتصاد وقطاعاته ، والوصول به إلى مجابهة المتغيرات الدولية ، بعد ذلك التوجه نحو المقاربة الخارجية، وهذا من خلال الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية . لا بد من توحيد الجهود وتوجيهها من أجل تجسيد مشروع التكامل الاقتصادي المغربي، لأن هذا يساعد على متطلبات مجابهة المتغيرات الاقتصادية الدولية، وكذلك توفير فرص تنافسية لدول المنطقة، وذلك كون الدول المغربية تمتلك الكثير من المقومات الاقتصادية والتاريخية والبشرية والطبيعية، هذا ما يساعدها من التحول التدريجي إلى كتلة اقليمية ذات وزن تفاوضي معتبر.

الإحالات والمراجع:

- جميل محمد خالد، 2014، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رضا عبد السلام، 2010، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2 ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد، 2003، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- رعد حسن الصرف، 2000، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ، ج1، دون ذكر دار النشر، ومكان النشر.
- عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، 2000، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- مدني بن شهرة ، 2008 ، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، دار هومة ، الجزائر .
- عمجة الجيلالي، 2007 ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة 1، الدار الخلدونية للنشر، الجزائر.
- عبد الرشيد بن ديب، 2002، تنظيم وتطور التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر.
- تومي صالح، شقيب عيسى، 2006، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1972- 2002 ، مجلة الباحث، العدد 04 ، ديسمبر
- Salomon SAMEN, May 2010, A Primer on Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings and Empirical Evidence, Growth and Crisis Unit - World Bank Institute .
- Christian Volpe Martin us, Sandra Melina Gomez,2009, Trade Policy and Export Diversification: What Should Colombia Expect from the FTA with the United States, Cataloging in Publication data provided by the Inter-American Development Bank.
- Manuel R. Ago sin & others, (2011), Determinants of Export Diversification around the World: 1962-2000, The World Economy.
- Ben Rejeb Mouna,2009, L'impact De L'ouverture Sur La Performance Des Entreprises – L'exemple Tunisien, Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université Paris Dauphine.
- Organisation Mondiale du Commerce,2018, Profils commerciaux, p-p (11) -(371) , lien: https://www.wto.org/french/res_f/publications_f/trade_profiles18_f.htm
- UNCTAD Statistics 2016,2018, [http:// unctadstat.unctad.org/EN/Index.html](http://unctadstat.unctad.org/EN/Index.html).
- JEAN PIERRE BOURCIER, JEAN DUPOUX,1981, Pratique des marchés internationaux, Edition moniteur Algérie, page 122 .
- القانون الصادر بالجريدة الرسمية رقم 2 الصفحة 18 باللغة الفرنسية سنة 1963 ، الذي تم إلغاؤه بواسطة الأمر 29 / المؤرخ في 07 / 05 / 1973 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 62 .
- الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 07 ، الصادرة بتاريخ 14 فبراير ، 1978 .
- قانون 10 /90 مؤرخ في 14 / 04 / 1990 ، متعلق بالقرض والنقد ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 16 ، الصادر في 14 / 04 / 1990 .
- اقتصاد تونس / على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_تونس تاريخ الاطلاع 2021/02/02 على الساعة 22:21
- <https://www.heritage.org/index/download>
- <https://unctadstat.unctad.org/FR/Index.html>
- قانون عدد 38 لسنة 1972 مؤرخ في 27 افريل 1972 يتعلق بإحداث نظام خاص بالصناعات التي تنتج للتصدير .